

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد، فهذه مجموعة خامسة من «جامع المسائل» تحوي ١٨ رسالة وفتوى لم تُنشر ضمن «مجموع الفتاوى» (طبعة الرياض)، اعتمدت في إخراجها على أصول خطية، ووجدت اثنتين منها (برقمي ٣ و ٩) ضمن كتب مطبوعة، فاعتمدت عليها لعدم العثور على مخطوطاتهما في المكتبات التي زرتها أو راجعت فهارسها.

والرسائل الآتية بأرقام (١، ٤، ٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٣، ١٤) تُطبع هنا لأول مرة، والبقية طُبعت من قبل طبعات متفاوتة في الصحة وعلى مناهج مختلفة في التعليق والتحقيق. ومجمل ما لاحظته في أكثر هذه الطبعات - مع اعترافي بفضل السبق للقائمين عليها - أنهم لم يهتموا بضبط النصّ وتحريره وإخراجه سالمًا من التصحيف والتحريف والسقط، بل انصرفوا إلى التعليق عليها، ونقل كلام المؤلف من كتبه الأخرى في صفحات، والتعريف بالأعلام والبلدان والفرق، وإحصاء الفروق بين النسخ (وجلّها من تحريف النسخ). وألحق بعضهم بالكتاب فصولاً ليست منه، كما في «الأموال السلطانية» (الطبعة الثانية بمكة المكرمة ١٤٠٩) ص ٩٣ - ٩٩، وفي «شرح حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن» (ط. دار ابن حزم) ص ٤٦ - ٥٥.

ومن أمثلة الاضطراب ما وقع في الكتاب الثاني المشار إليه (ص ٣٩): «وما نقله بعض المفسرين في أنه تزوجها، وإنما هو منقول عن أهل الكتاب إن لم يكن قد افتراه غيرهم. وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: «كان لا يصلُ إليها». وأن يوسف تزوجها بعد ذلك فوجدها عذراء، فهذا ونحوه من الإسرائيليات مما لا يجوز لمسلم أن يصدّق به، فإن هذا لم يخبر بنقله أحد عن النبي ﷺ. [وقد] قال: «إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدّقوهم ولا تكذبوهم».

انظر السياق الصحيح في طبعتنا (ص ٢٥٣، ٢٥٤) لتعرف مدى الخلط والاضطراب الحاصل في هذه العبارة.

ومنهم من اجتهد في إخراج النصّ بالاعتماد على نسخ متأخرة وناقصة، ولم يطلع على الأصل القديم الموجود في بعض المكتبات، وبعضهم اعتمد على أصول قديمة ولم يُحسن قراءتها. والأمثلة على ذلك كثيرة، لا أحبُّ الخوض فيها وبيان ما حصل من الناشرين من أوهام وتصرفات، وأقول: جزى الله من أحسن منهم وتجاوز عمّن أساء، ووفّقنا جميعاً لما فيه الخير والصواب، إنه سميع مجيب.

● وصف الأصول المعتمدة

الأصول التي اعتمدتُ عليها في النشر تتفاوت في الجودة والقِدَم، وفيها ما يصعب الاستفادة منها بسبب رداءة الخط وكثرة التصحيف والتحريف، وقد بذلتُ الجهد في قراءتها قراءةً صحيحة دون الإشارة إلى الأخطاء والتحريفات الواقعة فيها، وتوقفتُ عند

بعض العبارات والألفاظ أيامًا حتى توصلت إلى حلّها وفكّ الرموز عنها، وأشرت إلى المواضع التي لم أهتمّ فيها إلى الصواب، وهي قليلة. وفيما يلي وصف هذه الأصول:

(١) «ضابط التأويل»: توجد نسخته الخطية في مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة ضمن مجموعة المكتبة المحمودية برقم [٢٧٧٥]، وهو أول كتاب من «مجموعة رسائل» لشيخ الإسلام بخطوطٍ مختلفة في تواريخ متباعدة. عدد أوراقه ٢٢ ورقة، وليس كاملاً، فقد كُتب في آخره: «آخر ما وُجد، والله أعلم، وليست كاملة». ويبدو أنه مأخوذ من «الكواكب الدراري»، فقد ذكر في آخر الكتاب: «وهو آخر المجلد الخامس بعد المئة من الكواكب الدراري، والله الحمد والمنّة، وصلواته وسلامه وبركاته على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه. غفر الله لمؤلفه ولكاتبه ولقارئه ولمن نظر فيه ولجميع المسلمين. يتلوه في السادس بعد المئة تفسير سورة سَبَّح، وهي مكية» وفي النسخة بياض في مواضع، أشرت إليها في التعليقات، وفيها اضطراب وغموض وشطب وإلحاق كثير، وكأنّ الناسخ نقل من الأصل فرسم الكلمات كما وجدها دون أن يفهمها.

والكتاب في الأصل ردٌّ على من انتقد «الرسالة المدنية في الصفات» التي أرسلها المؤلف إلى الشيخ شمس الدين الدُّبَاهِي، فقد اقتبس منها ومن كلام المنتقد لها الذي لم يُسمّه، وأطال في الردّ عليه، ولم يصل إلينا بتمامه. وخطبة الكتاب مسجوعة، ولا غرابة فيها، فقد وجدنا المؤلف يميل إلى السجع في مقدمات بعض كتبه، مثل

«شرح حديث إنما الأعمال بالنيات» (الذي وصل إلينا بخطه) وكتاب «تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل» (الذي نقل خطبته بتمامها ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» ص ٢٩ - ٣٥) وغيرهما.

(٢) «قاعدة في الوسيلة»: توجد نسختها في مكتبة الدولة ببرلين برقم [٢٠٨٨ (We. 1708)] (الورقة ٨٣ - ٩٩)، وذكر المفهرس أنها من القرن التاسع^(١). والنسخة بخط نسخي، وفيها بعض الأخطاء من الناسخ الذي لم يذكر اسمه.

(٣) «الفتيا الأزهرية (في مسألة كلام الله)»: ذكرها ابن رشيّق^(٢) وقال: إنها بضع وعشرون ورقة، وذكرها أيضًا ابن عبد الهادي^(٣) ولم أعر على نسخة خطية منها، والمنشور هنا يُمثّل قطعة منها توجد في «شرح الكوكب المنير» (٢/٣٤ - ٤٠ من طبعة جامعة أم القرى سنة ١٤٠٠).

(٤) «فتوى في الخضر»: ذكر ابن رشيّق^(٤) رسالة في الخضر هل مات أو هو حيٌّ؟، وذكرها ابن عبد الهادي^(٥) وقال: «واختار أنه مات».

وقد نُشر في «مجموع الفتاوى» (٤/٣٣٨ - ٣٤٠) ما يخالف

(١) انظر فهرس مكتبة برلين (٢/٤٤٩).

(٢) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» ضمن «الجامع» (ص ٢٣٥).

(٣) «العقود الدرية» (ص ٣٦).

(٤) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» (ص ٢٣٧).

(٥) «العقود الدرية» (ص ٥٤).

هذا الاختيار، واستشهد به أحد علماء اليمن، فردّ عليه قطب الدين الخيزري (ت ٨٩٤) في كتابه «افتراض دفع الاعتراض»، وقال (ق ١٣أ): «هذا الذي نقله عن ابن تيمية ليس هو اعتقاده في مسألة الخضر، وإنما نقله عن الطائفة القائلين بحياته. والمنقول عن ابن تيمية ترجيح القول بوفاته، وقد تتبعْتُ جوابَ ابن تيمية في هذه المسألة الذي نقل عنه الطحاوي هذا الكلام، فلم أزل حتى ظفرتُ به، فوجدته قد قال بعد حكاية هذا القول واحتجاج القائلين به ما نصّه...».

ثم نقل الفتوى، وقال بعدها (ق ١٤ب): «فهذا هو المحفوظ عن ابن تيمية في حال الخضر. وقد تكلم على ذلك في عدة مواضع من تصانيفه وفتاويه، وقد وقفت له على فتاوى كثيرة سئل عنها في هذا المعنى».

ونظرًا لأهمية هذه الفتوى نشرها في هذه المجموعة بالاعتماد على ما ورد في كتاب «افتراض دفع الاعتراض» نسخة مكتبة الدولة في برلين برقم [٢٥٣٠ (Lbg. 604)] (الورقة ١٣أ - ١٤ب)^(١). والقول بوفاة الخضر هو المعروف عن الشيخ، كما في كتابه «الرد على المنطقيين» (ص ١٨٤ - ١٨٥) و«مختصر الفتاوى المصرية» (ص ١٩٨) و«مجموع الفتاوى» (٤/ ٣٣٧، ٢٧/ ١٠٠)، وهو الذي نقله ابن القيم عن شيخه في «المنار المنيف» (ص ٦٨).

(١) أشكر أخي الأستاذ أحمد الحاج الذي أوقفني عليه وصوّر لي الصفحات المطلوبة منه.

(٥) «سؤال في يزيد بن معاوية»: توجد نسخته الخطية في مكتبة جامعة برنستون برقم [٥٢٠] (الورقة ٦٣ب - ٧١ب)، وهي نسخة مصححة ومقابلة على الأصل، فقد كتب في آخرها: «بلغ مقابلة على الأصل، والله الحمد». ولعلها من مخطوطات القرن الثامن. وكانت في ملك الشيخ عبدالسلام بن عبدالرحمن الشطي الحنبلي سنة ١٢٨٠، كما يدلُّ عليه التملك الموجود بخطه على صفحة العنوان.

وللشيخ كلام آخر في هذا الموضوع في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٨١-٤٨٨) يختلف عما هنا. وذكر ابن رشيق^(١) وابن عبدالهادي^(٢) له رسالة في أمر يزيد هل يُسبُّ أم لا؟ ولا ندري هل هي إحداهما أو غيرهما.

(٦) «فصل في اسمه تعالى القيوم»: أصله في دار الكتب المصرية برقم [٣٣٠ تفسير تيمور] (ق ١٠٢ - ١١٥) ضمن مجموع، وهو بخط حديث لم يكتب عليه تاريخ النسخ واسم الناسخ، وفي هوامشه بعض التصحيح.

(٧) «فصل في معنى الحنيف»: هو ضمن المجموع السابق (ق ٨٨ - ٩٧).

(٨) «فصل إذا كان في العبد محبة»: توجد مخطوطته ضمن

(١) أسماء مؤلفات شيخ الاسلام (ص ٢٣٧).

(٢) «العقود الدرية» (ص ٥٤).

مجموعة في مكتبة المكتب الهندي بلندن برقم [عربي ١٨٥٧ من مجموعة دلهي] (الورقة ١١٧ - ١٢١)، وهي بخط نسخي حديث، وليس عليها اسم النسخ. وفي أول هذه المجموعة ما يفيد أنها كانت في «ملك الفقير أحمد الباسطي بن عبدالصمد، ثم ملكه عبدالرحمن أحمد خادم الإمامين الأعظمين».

وقد نشره الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله ضمن «دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود محمد شاكر» (ص ٤٣٧ - ٤٥٢) ط. القاهرة ١٤٠٣، وهي نشرة جيدة.

(٩) «فصل في انتفاع الإنسان بعمل غيره»: هذا الفصل مقتبس من كلام الشيخ في «حاشية الجمل على تفسير الجلالين» (٢٣٦/٤ - ٢٣٧)، وقد أرشدني إليه الشيخ بكر بن عبدالله أبو زيد، فجزاه الله خيراً. ووجدته باختصار في مصادر أخرى، مثل: «حاشية محيي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي» (٤١٦/٤) و«حاشية الصاوي على تفسير الجلالين» (١٤٢/٤) و«روح البيان» لإسماعيل حقي (٢٤٨/٩ - ٢٤٩).

ولشيخ الإسلام فتوى في هذا الموضوع ضمن «مجموع الفتاوى» (٣٠٦/٢٤ - ٣١٣) قرّر فيها أن أئمة الإسلام متفقون على انتفاع الميت بدعاء الخلق له وبما يُعمل عنه من البرّ، وأن هذا مما يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام، وقد دلّ عليه الكتاب والسنة والإجماع، فمن خالف ذلك كان من أهل البدع. ثم سرد بعض هذه الأدلة.

وقال في «شرح حديث أبي ذر» ضمن «مجموع الفتاوى» (١٤٣/١٨): «وقد بينّا في غير هذا الموضع نحوًا من ثلاثين دليلاً شرعيًا يبيّن انتفاع الإنسان بسعي غيره».

وهذا كله يؤكد صحة نسبة الفصل المذكور إلى الشيخ.

(١٠) «رسالة في الاتباع»: هي ضمن مجاميع المدرسة العمرية في دار الكتب الظاهرية بدمشق [مجموع رقم ١٨ (عام ٣٧٥٥)]. (الورقة ٦ - ٢٠)، مخرومة من أولها، وقد ذهب ذلك بعنوانها. وفيها خرم آخر بين الورقتين ١٤ و ١٥، فالكلام ليس بمتصل فيهما. والنسخة جيدة كتبت بخط نسخي واضح من خطوط القرن الثامن تقديرًا. وقد عنوانها مفرسُ المجاميع بـ «رسالة في التوحيد»^(١)، والكلام فيها يدور حول اتباع السنة ونبد البدع، فيحسن أن تسمّى «رسالة في الاتباع».

ولشيخ الإسلام «قاعدة في وجوب الاعتصام بالرسالة، وأن كلّ خير في العالم فأصله متابعة الرسل»^(٢)، و«قاعدة في أن كل عمل صالح أصله اتباع النبي ﷺ»^(٣)، و«اتباع الرسول بصريح المعقول»^(٤).

(١١) «شرح حديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»: ذكر

(١) انظر «فهرس مجاميع المدرسة العمرية» (ص ٨٢).

(٢) «العقود الدرية» (ص ٤٩). ونشرت ضمن «مجموع الفتاوى» (١٩/٩٣ - ١٠٥).

(٣) «العقود الدرية» (ص ٤٧) و«أسماء مؤلفات شيخ الاسلام» (ص ٤٦).

(٤) ضمن «مجموع الفتاوى» (١٠/٤٣٠ - ٤٥٣).

ابن عبدالهادي^(١) أن الشيخ شرح هذا الحديث مراتٍ عديدة. وقد وصل إلينا أحد شروحه للحديث في النسخة الخطية الموجودة بدار الكتب المصرية تحت رقم [٢٠٥٤٥ب] (ق ١ - ٩)، وقد كتبت بخط نسخي جيد، وليس عليها تاريخ النسخ واسم الناسخ، ولعلها من خطوط القرن التاسع تقديرًا. وهذه النسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات، وفيها اضطراب شديد في موضع أشرتُ إليه فيما مضى.

(١٢) «فصل في قوله: أصدق كلمة قالها شاعر...»: هو ضمن المجموع الموصوف سابقًا برقم (٧)، الورقة ٩٧ - ١٠٢.

(١٣) «المسألة الخلافية في الصلاة خلف المالكية»: وصلت إلينا ثلاث نسخ منها:

إحداها: ضمن مجاميع المدرسة العمرية بدار الكتب الظاهرية بدمشق [مجموع ٤٠] (الورقة ٣٢٠ - ٣٢٥) بخط العلامة المحدث ابن الملقن (ت ٨٠٤)، فقد جاء في آخرها: «تمت الفتيا وجوابها على يد عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري الأندلسي الشافعي، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين». وهو ابن الملقن كما ذكرنا، ولم يثبت تاريخ النسخ، ولعله كتبها في أواخر القرن الثامن.

والنسخة الثانية: في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية [٢٠٤ مجاميع] الرسالة الخامسة ضمن المجموع، بعنوان «جواب عن حكم

(١) «العقود الدرية» (ص ٦٢).

الصلاة خلف المالكية وغلط المانع». وهي بخط قديم^(١).

والنسخة الثالثة: ضمن «الكواكب الدراري» لابن عروة، في دار الكتب الظاهرية بدمشق برقم [٥٧٨] (الورقة ٦ - ٨)، وفيها بعض الأخطاء.

وتوجد هذه المسألة ضمن «مجموع المنقور» (١/ ١١١ - ١١٥)، ولكنها مختصرة هناك، واعتمدت على النسخة الأولى في إثبات النص لكونها أصح من غيرها.

(١٤) «رسالة إلى الملك المؤيد»: توجد نسختها الخطية ضمن المجموعة التي سبق وصفها برقم (٩)، الورقة ١٢١ ب - ١٢٦ أ. وقد ذكرها ابن رشيق^(٢) وابن عبد الهادي^(٣) بعنوان «رسالة إلى ملك حماة».

(١٥) «رسالة إلى الملك الناصر في شأن التتار»: توجد النسخة الفريدة منها في مكتبة كوبريللي برقم [١١٤٢] (الورقة ١٧٤ - ١٧٩)، وقد كتبت سنة ٧٥٨ بخط نسخي ممتاز. وللشيخ رسالة أخرى إلى الملك الناصر بعد فتح جبل كسروان، نشرت ضمن «العقود الدرية» (ص ١٨٢ - ١٩٤). ولعلها تلك التي أشار إليها ابن رشيق^(٤) وابن عبد الهادي^(٥) بعنوان «رسالة إلى ملك مصر».

(١) انظر فهرس الخزانة التيمورية (٤/ ٣٠).

(٢) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» (ص ٢٤٩).

(٣) «العقود الدرية» (ص ٥١).

(٤) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام» (ص ٢٤٩).

(٥) «العقود الدرية» (ص ٥١).

(١٦) «قاعدة في الانغماس في العدو»: ذكرها ابن عبد الهادي^(١)،

وتوجد نسخة خطية منه بعنوان «رسالة في الجهاد» ضمن مجموع رسائل لشيخ الإسلام في دار الكتب المصرية برقم [٤٤٤] فقه تيمور[، وهي في ٤٨ صفحة بخط حديث، كُتبت في ٢٥ من محرم سنة ١٣١٩. وناسخها عبد الحميد...، كما في خاتمة الرسالة الثانية من هذا المجموع. والنسخة كثيرة الأخطاء والسقط، وقد أشرت إلى بعضها في التعليق.

(١٧) «مسألة في المرابطة بالثغور أفضل أم المجاورة بمكة»:

هي الرسالة الثالثة ضمن المجموع السابق، في ٧٥ صفحة، بخط الناسخ المذكور.

(١٨) «قاعدة في الأموال السلطانية»: توجد منها نسخة في مكتبة

جامعة برنستون برقم [١٣٧٧] (الورقة ٢٣ب - ٢٩ب)، كتبت في ١٥ من شعبان سنة ٨١٤ بخط نسخي جيّد، وهي مقابلة على الأصل كما يظهر من الدوائر المنقوطة. وقام بنسخها محمد بن أبي شامة في مدرسة أبي عمر بدمشق، وقد قال في أول الرسالة: «نقلتها من النسخة التي نُقلت من خط شيخ الإسلام ابن تيمية بعد أن قُوبلت».

ومنها نسخة أخرى بعنوان «قاعدة شريفة في الأموال المشتركة» في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [١٣٧٥٤] (في ٧ ورقات)، وهي مكتوبة بخط فارسي حديث، وليس عليها اسم الناسخ وتاريخ

(١) المصدر نفسه (ص ٤٨).

النسخ، ولعلها كُتبت في أوائل القرن الرابع عشر. وهذه النسخة كثيرة الأخطاء، ولذا لم أرجع إليها إلا في مواضع قليلة لاستدراك السقط أو تصحيح الخطأ في النسخة الأولى.

وبعد، فهذا وصف إجمالي للأصول المعتمدة في تحقيق هذه الرسائل، وأرجو أنني قد وُفقت في قراءتها وإخراجها ضمن هذه المجموعة. ولا يفوتني أن أشكر هنا أولئك المحققين الأفاضل الذين قرأوا هذه المجموعة قبل دفعها إلى المطبعة، وأبدوا لي ملاحظات وتصويبات مهمة.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً، وهو حسبي ونعم الوكيل.

محمد عزيز شمس

نماذج من النسخ الخطية

obeikandi.com

بسم شيا واما ان كان صدوه ممتنا فان علمك على الظن حيرته وعدالته انقى
بدلك احرم ما وجد والله اعلم ولست بامله

وهو اخر المجلد الخامس بعد المائة من الكواكب الدراري ومنه الحمد والثناء وصلاحه وسلامته وبركاته
على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه من اوليهم والآخرين والفقهاء والمجاهدين والصلوات على سيدنا محمد وآله
السادس بعد المائة يسرور بنج وبنج مكيه

اوقفه

بسم الله الرحمن الرحيم ما نقول الا ما نرى
 ائمة الدين وهذه المسئلة رضى الله عنهم اجمعين
 فمن شأب اقوالها نقلها جلالته من اهل البيت
 واجبات سادات هذه الامة اولها ما اوردنا الشيخ
 ابو الحسين القندوري في كتابه اللبيرة في الفقه
 المسمى شرح اللبيرة في باب التواضع وهو من النظر
 قال ينسب بن الوليد خدما ابو يوسف قال قال ابو حنيفة رضى
 الله عنه ان ينسب لاجلان بذكر الله الاله والكرمان
 يقولان هذا عبد العز من عز سنك او نحو خلفك وهو قول ابو يوسف
 قال ابو يوسف هذا العز من عزك او نحو هذا الاله هذا
 والكره ان يقول الحق فلان او نحو انما يلهو رسول الحق اليك
 والمنسحب اليه قال القندوري في المسئلة جلالته لا يجوز
 لا بد لاحق الناس على الخالق لا يجوز انما ما ذكره الشيخ
 ابو القاسم القندوري في كتابه المسمى المختار في علم اللبيرة
 المسمى المختار في تفسير معاني اسماء الله عز وجل في صورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 سُئِلَ شَيْخُ الْإِسْلَامُ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ تَقِيُّ الدِّينِ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ
 مَا تَقُولُ السَّادَةُ الْعُلَمَاءُ أَيْمَهُ الدِّينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَمَجْمَعِي فِي نَزْلِ بْنِ مَعُوبِهِ
 هَلْ كَانَ صَاحِبًا وَمَا حَكَمَ مِنْ يَعْتَقِدَانَهُ صَاحِبًا أَوْ أَمَرَهُ كَانَ نَبِيًّا وَهَلْ فِي الصَّحَابَةِ مِنْهُ
 فَأَجَابَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ
 يَزِيدُ بْنُ مَعُوبِهِ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ الَّذِي تَوَلَّى عَلَى الْمُسْلِمِينَ بَعْدَ أَبِيهِ
 مَعُوبِهِ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ لَمْ يَخُصْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَكِنْ عَمَهُ يَزِيدُ بْنُ أَبِي
 سَفْيَانَ مِنَ الصَّحَابَةِ فَإِنَّ أَبَا سَفْيَانَ مِنْ حُرِّبٍ كَانَ لَهُ عَدَّةٌ أَوْلَادٍ
 مِنْهُمْ يَزِيدُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَمِنْهُمْ مَعُوبُهُ بْنُ أَبِي سَفْيَانَ وَمِنْهُمْ
 أُمُّ حَبِيبَةَ أُمُّ الْيَمِينِ تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وَكَانَتْ قَدِ امْتَنَتْ قَبْلَ أَبِيهَا وَأَخِيهَا وَهَاجَرَتْ مَعَ زَوْجِهَا إِلَى
 الْحَبَشَةِ ثُمَّ غَلَّتْ مِنْ زَوْجِهَا فَحُطِّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوْجُهَا
 ابْنُ عَمِّهَا خَلْدُ بْنُ شُعَيْبٍ وَأَصْدَقُ الْبَخَّاشِيِّ صَدَاقُهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَزَوْجَةُ أَبِي سَفْيَانَ هِنْدُ بِنْتُ عَتَبَةَ كَافَّةً ابْنُ زُبَيْعَةَ
 فَلَمَّا كَانَ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ اسْتَلَمَ أَبُو سَفْيَانَ وَأَمْرَاتُهُ وَأَوْلَادُهُ وَاسْتَلَمَ
 سَائِرَ رُؤُسِ أَقْرَبِيهِمْ مِثْلَ شَهِيلِ بْنِ عَمْرٍو وَالْحَرِثِ بْنِ هِشَامٍ
 أَخِي أَبِي جَهْلٍ بْنِ هِشَامٍ وَأَبِي سَفْيَانَ بْنِ الْحَرِثِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ

مذكور
 أم حبيب بن
 ابن سفيان بن
 حرب زوجة
 النبي صلى الله
 عليه وسلم

مذكور
 اصدق النخشي
 صداق أم حبيب
 عن النبي صلى الله
 عليه وسلم

[illegible]

من المزمر فاحفاه الله تعالى سدا لهذه الابواب وكرامة لعلماء هذه الامة
 هذا كلام الامام الطحاوي رحمه الله ورحمته عن الاسلام خير اهل هذا المبلغ
 واجاد واحسن كل الاحسان واسبع الفضل وابان كل البيان فلهذا
 فيما ابان والله المستعان وهذا اخر كلامكم الذي نقلتموه عن الطحاوي
 عز استحسنتموه فنقول وبالله التوفيق ان يكون سواء ان يطولوا ان كان
 الطحاوي قد اذ الذي استحسنتموه وانتم غير محسنين ولا مستحسنين للبنا
 فعليه فيه مؤاخذات ومناقشات سوف يذكرها ويندبرها
 متجنيين فيها الحجة مطيرين ردا العصبية فقوله في اول كلامه
 ان بن تيمية اجاب عن حجة البخاري في حديث الميلة سنة الله يمكن
 ان يكون الخضر اذ اكل ليس على وجه الارض ولا في الدجال قد ثبت انه
 كان حيا موصيا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومواليا الى اليوم لم يخرج
 وكان في حديثه من جزاير البحر كما كان الجواب عنه وهو جواب عن الخضر
 وهو اما ان يكون لفظ الارض لم يدخل فيها البحر او يكون اذ او من الاماكن
 المحروقة فاما من خرج عن العادة فلم يدخل في اليوم كما لم يدخل
 الجن وان كان لفظ من يشمل الجن والانس ويخص مثل هذا النوع
 من مثل هذا اليوم كثير مقتدا فنقول هذا الذي نقله عن بن تيمية
 ليس هو اعتقاده في مسئلة الخضر وانما نقله عن لطائفه القائلين
 بحياته والمنقول عن ابن تيمية في قصايفه ترجيح القول بوفاته
 وقد ثبتت جوايف ابن تيمية في هذه المسئلة الذي نقله الطحاوي
 هذا الكلام فلم ازل حيي طهرت به فوجدته قد قال بعد حكاية هذا
 القول واجتمع القائلين به ما فيه وقال لطيفة موميت فان حياته

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الحافظ الامام شيخ الاسلام
والاعلام تقي الدين احمد بن عبد السلام الشيرازي
رحمه الله تعالى ورحمته وسكنه الملائكة
نصلي وتسلم على من اتبع الهدى في الحديث الصحيح الذي
المراد به قوله وهو مؤمن ولا يشرك المرعي بشي باوهم
مؤمن ولا يشرك في شيء يسرق وهو مؤمن ولا يشرك
لهة فان شرف يرفع الناس اليه فيها ابعاءهم وهو حزين
بمنتهى مؤمن

والناس في هذا اثنائه كعدم كثير مضطرب فان هذه من
سائل الاسماء والاحكام فالحواري والمترلة يخرجون
له على ان صاحب الكثرة لم ينس من الايمان بل ولا من
الاسلام شي أصلا بل يستحق التخليد في النار ولا يخرج
نهارا فاعية ولا يغيرها ومعلوم ان هذا القول مخالف
لفصوص الكتاب والسنة النافذة في غير موضع والمجعية والمجعية
يقولون ايمان الفاسق تام كامل لم ينقص منه شيء وشبه هذا
ايمان الصديقين والشهداء والصالحين وينادون مثل هذا
الحديث على ان المتقرب بالايان او ثمة او العلية وكبر ذلك
من تاويلاتهم والصحابة والتابعون لهم باحسان وأما
الحديث وأمة السنة يقولون لا يخلد في النار من آمن بالله
أحد بل يخرج منها من في قلبه شكال ذرة من ايمان كانت

كذا تدبر

نقل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
ما نقول

الفقيه الامير الذرعي علما المسلمين ونفعهم الله بطاعته في رجل نزع عنه
نقيه على مذهب الشافعي قال للعام لا يجوز الصلاة خلف امام
المالكية ومن علي خلف امام مالك المذهب لم يصح صلاته وبلغه
اعاده ما صلى خلف الامام المالك في فلما شيع العامة سلامه
استغوا من الصلاة خلفهم لاجل ما استغوا منهم وطلبوا ان ينادي
الامير اما بالصحة ما قاله المذكور او بطلانه واذا لم يصح
قوله ما ذا يجب عليه وهل على في الامر رجوع وردعه
ومنع من ذلك حتى تعطيه غيره ام لا واذا ردع رزجر
اتعطيه غيره اتقونا ما جورين

فاجاب
شيخ الانلام فردعه وخرور زمانه المميز على شيوخه وافرانه
تقي الدر ابو العباس احمد الشيخ الامام مفتي المسلمين في الفضل
الحكيم شيخ الانلام مجد الدر عبد السلام رتيبه الحسني
فتح الله في عمره الحمد لله وحده

بإطلاق

بسم الله الرحمن الرحيم فاستأبب الشيخ الإمام العالم شيخ
 الإسلام والمسلمين تقي الدين بن تيمية وسبح الله في مدرسه وهي
 مكتبة السادة العلماء تقي الدين وعلى المشيخ تقي الدين بن تيمية في رجب
 يزعم انه فقيه في الفقه لا يجوز الصلاة خلفه المالك بن تيمية
 خلف امام بابكي المذهب لم يصح صلاه وبلغه اعاده ماضية خلفه
 الامام المالك فقامت العامة كلامه امتنعوا من الصلاة خلفه لان
 ما سئوا منه وطلبوا مساوى الامة اما يصح ما قاله المروزي او سئل
 وادالم يصح قوله ما دأب عليه وهل علي ولي الامر حرمه وردعه
 ومنعه من ذلك حتى يعطيه غيره ام لا واداردع وحرر انطيم بن
 اسو ما حارب فاجاب رضى الله عنه اطلاق هو القائل
 من ائمة المذاهب واشتغ المقاتل بسحق مطلقه العنبر البليغ فان
 بين من اظهرا الاستحقاق حرمه هو لا الامة السادة ما هو حرم
 العنبره ويرض صاحب في اهل البدع المصلحة ان مذهب الاب
 لكل من ائمة دار الهجرة ودار السنة المذنبه المذنبه التي شرب فيها
 الدنس وشرب منها الشربة وخرج من العلم واليمان هو من اعظم
 المذنبين قد رواه اجماعهم منتهى حتى شربت الامة في اجماع اهل
 المدينة هل هو حرم ام لا ولم يختلفوا في ان اجماع اهل المدينة يميزه ليس
 بختم والصحيح ان اجماعهم حجة في زمن الخلفاء الراشدين الى بكر وعمر وقثمان
 فان امير المؤمنين عليا اسفل ثمة الى الكوفة وفيما نزلوه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم كالصاع وبرك صبره الحصر او ان يحذو كل حرم اما عها
 وتذكر كل الصالح ان اجتمعت اهل المدينة في ذلك الزمن مخرج على اجنب
 يميزه يميزه عن اهل المدينة عواقة عمل اهل المدينة وهو مذهب الشافعي
 وهو المخصوص عن احد وقول يجمع اصحابه وكان ذلك من ائمة من جباله
 القدر عند جميع الامة ابراهيمها وعلمها ومشيختها وملوكها وعامتها
 من القدر ما لم تكن لغيره من طرايه ولم تكن في وقته اهل غير الامة منه
 وقدره في وقت بني هاشم ورضي الله عن الامة مثل الشافعي
 واجم من قبل ويميزها هم اشر الناس يعطوا لاصوله ومواعيده
 وتابعة له بها وهم مستقون على ان مذهب اهل المدينة رايا ورايهم
 مذهب اهل المذاهب الاسلاميه في ذلك الوقت وكيف سمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله

من شره ورأفنا ومن سيئات أعمالنا من

يزيده الله ولا فضل له ومن يضل فلا هادي

اليه وشهد أن لا إله إلا الله وشهد أن محمدا

عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق

ليظهره على الدين كله وكفى بالله شهيدا

صلى الله عليه وعلى آله وسلم تسليما كثيرا

فهذه مسئلة يحتاج إليها المؤمنون

عموما والخاصون منهم خصوصا وإن جار

الامران لا يريهم إلا جهادا وكما قال تعالى

أما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله

ثم لم يجهادوا فليكنوا

والضالين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَنَحْمَدُكَ يَا وَهَّابُ
 مُسَلِّمَةٌ فِي الرِّابِطَةِ بِالشُّعُورِ الْفُضْلِ أَمِ الْمَجَارِدِ
 بِمَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى أَحْمَدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ
 فِي شُعُورِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ الْقَامُ بِرَبَّانِيَّةِ أَجْهَادِ مُضِلِّ
 مِنَ الْمَجَاوِرَةِ فِي أَحْمَرِ مَيْنِ مَاتِقِ أَيْمَةِ السَّيِّدِينَ
 أَهْلُ الْمَدِينَةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ وَبِسْمِ هَذِهِ
 الْمُسَلِّمَةِ مِنَ الشُّكْلَاءِ عِنْدَ مَنْ يَعْرِفُ دِينَ الْأَرْبَعِ
 وَلَكِنْ لَكِنَّهُ ظَهَرَ الدِّعَى فِي الْعِبَادَاتِ فَسَادِ
 الْقِيَامَاتِ فِي الْأَهْمَالِ السَّرْمِيَّاتِ مَعْدُ كَيْفِي مَثَلِ
 هَذِهِ الْمُسَلِّمَةِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى صَارُوا
 يَعْظُمُونَ الْأَمَالَاتِ الَّتِي كَانُ الْمُسْلِمُونَ يَعْظُمُونَ
 كَوْنَهَا شُعُورًا ثَانِيًا أَنْ تَعْظُمَ بِهَا لَعُورُ بَنَاتِ
 فِي دِينِ الْإِسْلَامِ فَاسْتَبَدَّتْ لَهَا سَبْعَةُ الْإِسْلَامِ
 لَوْعَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قَاعِدُهُ فِي الْأَمْوَالِ السُّلْطَانِيَّةِ
 نَقَلْتُمَا مِنْ النُّسخَةِ الَّتِي نَقَلْتُ مِنْ خَطِّ شَيْخِ الْأَسْلَامِ بْنِ تَيْمِيَّةٍ بِعَدْلٍ قَوِيٍّ
 فَضَّلْتُ الْأَمْوَالِ السُّلْطَانِيَّةِ وَالْأَمْوَالِ الْعَقْدِيَّةِ مِنْ وَفْقِهِ وَنَزَوْدِهِ
 وَوَصِيهِ وَبَحَقِّ ذَلِكَ ٥ الْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَبْنًى عَلَى شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْلَمَ السُّلْطَانُ
 بِمَا دُلَّ عَلَيْهِ دَابِ اللَّهِ وَبِسُنَّةِ رَسُولِهِ وَاجْتِمَاعِ الْمُؤْمِنِينَ نَصًّا وَاسْتِثْنَاءً وَأَعْلَمَ
 الْوَاقِعَ مِنْ ذَلِكَ فِي الْوَلَاةِ وَالرَّعِيَّةِ لِيَعْلَمَ الْكَفَّ مِنَ الْبَاطِلِ وَيُجَارِبَ الْكَفَّ مِنْ مَرِيضَةِ
 الْمَاطِلِ لِيَسْتَعْلِفَ الْكَفَّ بِحَسْبِ الْأَمَانِ وَيُزِيلَ الْمَاطِلَ بِحَسْبِ الْأَمَانِ وَنَزَوْدِهِ
 مِنْ الْمَغَارِضِ أَحْوَاكُفَيْنِ وَيُدْفَعُ أَبْطُلُ الْمَاطِلَيْنِ فَتُؤَلَّفُ الْأُمُورُ
 الْمُشْتَرَكَةُ السُّلْطَانِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ثَلَاثَةُ الْفُرُقِ الْمَعَامُ وَالنَّصْرُ ثُمَّ زَادَ
 صَنَفَ الْعُلَمَاءُ الْأَمْوَالِ كِتَابَ الْأَمْوَالِ لَا يَعْصِدُ رَحْمَتُهُ رَبِّهِ
 وَالْأَمْوَالِ لِلْحَلَالِ مِنْ جَوَابَاتِ أَحَدٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَهَلْ فِي الْأَمْوَالِ النَّبِيُّ يَدُلُّ
 فِيهَا وَكَذَلِكَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ تَجَمُّعِ الْكَلَامِ فِيمَا فِي الْكِتَابِ الْمَصْنُوعِ فِي رِجْعِ الْأَمْوَالِ
 كَمَا فِي الْمُخْتَصَرِ لِلزُّرْنِيِّ وَمُخْتَصَرِ الْكَفِّ وَغَيْرِهَا دَابِ تَقْسِمُ الْمَالِ وَالْمَعَامُ وَالْعَدَّةُ
 يَذْكُرُونَهُ قَبْلَ تَقْسِمِ الْوَصَايَا وَالْفَرَائِضِ بَعْدَ تَقْسِمِ الْوَقُوفِ وَنَهْمُ مِنْ
 يَذْكُرُ تَقْسِمَ الْعِدَّةِ فِي كِتَابِ الزُّكُوفِ وَتَقْسِمَ الْمَعَامُ وَالَّتِي يَذْكُرُهَا أَهْلُ
 طَرِيقَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ وَمَنْ هُمْ مِنْ بَدَلِ الْخِتَابِ
 وَالَّتِي فِي كِتَابِ الْإِمَارَةِ كَمَا يَفْعَلُ أَبُو دَاوُدَ فِي السُّنَنِ دَابِ أَخْرَجَ الْأَمَانَ
 وَهَذِهِ الْأَمْوَالِ الثَّلَاثَةُ ثَابِتَةٌ مُسْتَحْجَةٌ وَمَصْرُفَةٌ بِكِتَابِ اللَّهِ فِيهِ
 رَسُولُهُ وَالَّذِي يَجْتَمِعُ عَلَيْهِ وَفِيهَا مَوَاضِعُ مُتَنَازِعٍ فِيهَا مِنْ الْعُلَمَاءِ نَافِ